ERT
ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN
فريق الاصلاحات الاقتصادية - اليمن

SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

ورقة تقدير موقف:

القطاع المصرفي ...
المزيد من التشظي والعزلة!

ورقة تقدير موقف:

القطاع المصرفي ...
المزيد من التشظي والعزلة!

ERT
ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN
فريق الاصلاحات الاقتصادي - اليمن

emc
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

المحتويات

تمهيد 4
الوضع الراهن ومواقف الأطراف 5
البنك المركزي اليمني في عدن 6
البنك المركزي في صنعاء 7
الموقف السعودي من طباعة العملة 8
الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي 8
المبعوث الدولي وفريقه 8
تداعيات التصعيد 9
أبرز التداعيات السلبية للتصعيد والصراع بين البنكين في صنعاء وعدن 9
معالجة الأزمة 12

تمهيد

لا يمكن فصل ما حدث مؤخرًا من تصعيد للصراع بين البنك المركزي اليمني في عدن "التابع للحكومة المعترف بها دوليًا" والبنك المركزي في صنعاء "الواقع تحت سيطرة جماعة "أنصار الله" الحوثيين" عن سلسلة من المعطيات التي شهدها القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية تتمحور معظمها في محاولة كل طرف السيطرة والتحكم بالقرار الاقتصادي وبما يتضمنه من أبعاد تتجاوز الملف الاقتصادي إلى السياسي والأمني.

تعود جذور الصراع إلى العام 2016 عندما أصدر الرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي قرارات بنقل البنك المركزي اليمني إلى عدن عقب سيطرة جماعة "أنصار الله" الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء والاتهامات الموجهة للأخيرة باستنزاف الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية والتدخل في استقلالية البنك[1] . وخلال هذه السنوات شهدت العلاقة بين البنكين مراحل من الشد والجذب كانت أهم محطاتها قيام البنك المركزي في عدن بطباعة كميات من العملة النقدية المحلية بفئات متعددة ومختلفة، وقد قوبلت تلك الخطوة بقرارات البنك المركزي في صنعاء بعدم التعامل بالعملة المطبوعة وفرض العديد من القيود على البنوك في تبادل المعلومات مع البنك المركزي في عدن وغيرها.

لقد مثل قرار بنك صنعاء بعدم التعامل بالفئات النقدية أواخر عام 2019 التي أصدرها البنك المركزي في عدن أحد أهم التحولات في القطاع المصرفي اليمني؛ حيث زادت حجم الهوة بين العملتين ودفع المواطنون ثمن تلك الخطوات في زيادة رسوم عمولات التحويل التي وصلت إلى مستويات قياسية[2] . وتلت ذلك سلسلة من الإجراءات الأحادية التصعيدية منها إقرار سلطات جماعة الحوثي بصنعاء القانون المثير للجدل "قانون منع المعاملات الربوية".

ومع قرار جماعة الحوثي سك عملات نقدية جديدة نهاية آذار مارس 20234 نشهد فصلًا جديدًا من التصعيد، حيث أعلن البنك المركزي في صنعاء خلال مؤتمر صحفي [3] عن "إصدار عملة معدنية من فئة 100 ريال، بدأ تداولها في الأسواق في 31 آذار مارس 2024، بمبرر "استبدال العملات التالفة"، إلا أن ذلك قوبل بموقف رافض من قبل البنك المركزي في عدن حيث اعتبره "فعل تصعيدي خطير وغير قانوني ولا يأخذ بعين الاعتبار مصالح المواطنين، وأنها عملة مزورة، وحذر الجهات والمؤسسات والأفراد من تداول العملة المزورة الصادرة من كيان غير قانوني بالمخالفة للقوانين والأعراف المصرفية"[4].

وأعقب ذلك بقرار يقضي بنقل المراكز الرئيسية للبنوك التجارية والمصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر إلى العاصمة المؤقتة عدن خلال ستين يومًا من تاريخ صدور القرار في الثاني من نيسان أبريل 2024.

تضع التطورات الراهنة البنوك المحلية والقطاع المصرفي عمومًا في قلب صراع أكبر من إمكانياتها وقدراتها على المواجهة، ففي الوقت الذي هي مطالبة بالانتقال إلى عدن خلال شهرين، أو الوقوع في إجراءات عقابية قاسية، فهي تواجه تهديدات شديدة من قبل البنك المركزي في صنعاء تصل حد تصفية نشاطها وفقًا لتصريحات محافظ البنك هشام إسماعيل خلال لقائه بالبنوك في صنعاء مؤخرًا [5].

خلاصة الأمر، إن موضوع السياسة النقدية أصبح موضوعًا سياسيًا بامتياز، وبات القطاع المصرفي أحد أدوات الصراع المستخدمة من قبل الأطراف المختلفة، وأن أي خطوات للحل يجب أن تراعي دوافع كافة الأطراف وطريقتها في التعامل مع هذا الملف الحيوي والمؤثر في حياة اليمنيين.

---

1 - تصريح محافظ البنك المركزي منصر القعيطي، بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦، عقب قرار الرئيس هادي نقل البنك المركزي إلى عدن: تم توثيق التصريح عبر الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/09/160920_yemen_central_bank_aden

2 - تقرير المؤشرات الاقتصادية ٢٠٢٠، بعنوان "الفصل القسري لليمن"، الصادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢١: رابط التقرير: http://www.yemenief.org/Version-Details.aspx?is=64

3 - محافظ البنك المركزي في صنعاء هاشم إسماعيل، مؤتمر صحفي، ٣٠ مارس ٢٠٢٤: https://www.centralbank.gov.ye/Home/NewsDe-tail/61-33414/محافظ-البنك-المركزي-اليمني--المركز-الرئيسي-صنعاء-يعلن-عن-إصدار-عملة-معدنية-من-فئة-100-ريال

4 - بيان صادر عن محافظ البنك المركزي اليمني في عدن، صادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٤، رابط البيان: https://cby-ye.com/news/657

5 - من حديث محافظ البنك المركزي في صنعاء هاشم إسماعيل، خلال لقائه بممثلي البنوك اليمنية في صنعاء، بتاريخ ٦ أبريل ٢٠٢٤.

الوضع الراهن ومواقف الأطراف

إن الإجـراءات الأحاديـة مـن قبـل البنـك المركـزي في صنعـاء لسـك عملـة نقديـة جديـدة والـرد المباشر من قبل البنك المركزي في عـدن يشكل دخـول الطرفين في معركـة كسر عظم خطيرة، إذ سـيكون مـن الصعـب التراجـع للـوراء لاسـيما إذا مـا اعتبرتهـا أطـراف الحـرب في اليمـن فرصـة ملائمـة للحصـول عـلى مكاسـب لـم تحققهـا الحـرب أو المفاوضـات الجاريـة بـين الطرفـين مـن خـلال وسـطاء خارجيـين.

إذًا نحـن إزاء مشـهد معقـد للغايـة، يقـع فيـه القطـاع المـصرفي والبنـوك والمؤسسـات الماليـة تحديـدًا في قلـب هـذه المعركـة غـير المأمونـة العواقـب بتداعياتهـا الإنسـانية والاقتصاديـة السـلبية.

وقبـل أن نسـتعرض التداعيـات الاقتصاديـة والإنسـانية لهـذا التصعيـد وآثـاره فإننـا سـنقوم بتشـخيص لمواقـف الأطـراف المختلفـة تجـاه هـذه التطـورات.

البنك المركزي اليمني في عدن

اتخذ البنك المركزي في عدن إجراءاته بحجة حماية البنوك اليمنية وأموال المودعين، وتدرك قيادة البنك المركزي في عدن بأن خطوة إصدار فئة نقدية جديدة في صنعاء يمثل "جس النبض" فقط لإصدار مزيد من الفئات النقدية وفرضها كأمر واقع على القطاع المصرفي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، هذا إن لم تكن بالفعل قد عملت على طباعة كميات من فئات نقدية أخرى وهي فقط تنتظر اللحظة المناسبة لإنزالها إلى الأسواق.

ووفقًا للتصريحات الرسمية لقيادة البنك المركزي فإنه يخطط لإجراءات جديدة في هذا الجانب، "بعد انقضاء الشهرين سيبدأ البنك المركزي بفرض عقوبات تدريجية على البنوك المخالفة، وصولاً إلى إيقاف السويفت وحرمان البنك المخالف من الوصول للنظام البنكي الخارجي"[6].

ستعمل البنوك وبضغط من جماعة الحوثي على مقاومة القرار، لكنها في النهاية لن يكون لها خيار إلا تنفيذه، فنقل مراكزها الرئيسية إلى عدن هدفه حماية البنوك من تدخلات جماعة صنفتها الولايات المتحدة كجماعة إرهابية، وما قد يترتب على هذه التدخلات من مخاطر خارجية قد تفقدها علاقاتها مع البنوك الخارجية أو تجميد بعض أرصدتها الخارجية، وفقًا لتأكيدات قيادات البنك المركزي في عدن.

ويستند البنك المركزي في مواقفه إلى عدة معطيات رئيسية:

- ☑ البنك المركزي اليمني في عدن يمتلك الشرعية والاعتراف الدولي.
- ☑ يمتلك البنك المركزي "سويفت كود" والقدرة على التحكم بعلاقة البنوك بالمصارف الأجنبية.
- ☑ قطع البنك المركزي شوطًا مهمًا في الإصلاحات المؤسسية والرقابية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات الدولية التي وضعته في مستوى أفضل من حيث الكفاءة الإدارية والتشغيلية مقارنة بالسنوات السابقة، وزادت من حجم الثقة المتبادلة بينه وبين المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية ذات العلاقة.
- ☑ أعلنت القوى السياسية المؤيدة للحكومة "المعترف بها دوليًا" تأييدها لقرارات البنك المركزي لمواجهة قرارات جماعة الحوثي في صنعاء سك فئات جديدة من النقود.
- ☑ إعلان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي دعمه لقرارات البنك المركزي اليمني في عدن وإدانة القرارات الصادرة عن البنك المركزي في صنعاء الخاضع لجماعة الحوثي بسك فئات من العملة.

6 - مقابلة مع وكيل البنك المركزي اليمني لقطاع الرقابة على البنوك في عدن، في مقابلة مع صحيفة النهار بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٢٤:
https://www.annaharar.com/economy/breaking-news/213397/وكيل-البنك-المركزي-اليمني-للنهار-العربي-عقوبات-على--البنوك-التي-ترفض-نقل-مراكزها-الرئيسية-إلى-عدن-

البنك المركزي في صنعاء

من الواضح أن إجراءات البنك المركزي في صنعاء تأتي في سياق فرض السيطرة والاستقلال الاقتصادي الكامل الذي تسعى له جماعة الحوثي، إذ أن الجماعة تشعر بالاختناق جراء عدم الاعتراف الدولي بالبنك المركزي في صنعاء لاسيما وأن كل محاولاتها في فتح منافذ للاعتراف الدولي بالبنك المركزي في صنعاء باءت بالفشل، ناهيك عن تصاعد أزمة السيولة النقدية من العملة المحلية جراء تردي جزء كبير من العملة وتلفها.

ويتكئ البنك المركزي في صنعاء في خطواته نحو إصدار فئات جديدة من العملة "فئة مائة ريال معدنية"، وإجراءاته التصعيدية في الملف الاقتصادي على العديد من المعطيات المهمة:

- تسعى جماعة الحوثي لتعزيز قوتها الداخلية أكثر في الجانب الاقتصادي مستفيدة من الزخم السياسي والعسكري الذي باتت تمتلكه عقب أحداث البحر الأحمر ومواجهتها المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وشعورها بعجز الأخيرتين عن إحداث أضرار بالغه بها أو التأثير عليها على مستوى كافة الأصعدة.
- تنامي علاقتها غير الرسمية مع المملكة العربية السعودية واستخدام اللغة اللينة تارة والتهديد تارة أخرى للحصول على المكاسب الاقتصادية التي تضمنتها خارطة الطريق والتي كانت المملكة العربية السعودية قد وافقت عليها ولم يتبق سوى إجراءات لإعلانها.
- استغلال الصراع الحاصل بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين مع روسيا والصين واعتبار هذه أحد الفرص الممكنة للنفاذ والحصول على شرعية في الجانب الاقتصادي لاسميا وأن العلاقة الروسية - الإيرانية شهدت تطورات ملفتة وهو الأمر الذي تحاول جماعة الحوثي الاستفادة منه بحكم العلاقة الوثيقة بينها وبين النظام الإيراني.
- داخليًا تواجه جماعة الحوثي أزمة شديدة في السيولة النقدية من العملة المحلية وتقادم وتلف العملة المحلية التي أصبحت غير قابلة للتداول في أحيان كثيرة وبالتالي فإنها تستفيد من هذا الوضع كمبرر لخطواتها الأحادية.

لقد دفعتها هذه المعطيات لاستغلال الأحداث وإثبات وجودها وهي تدرك جيدًا أن العالم الغربي والدول المؤثرة عالميًا ستأتي إليها للبحث عن حلول.

الموقف السعودي من طباعة العملة

لم تعلن المملكة العربية السعودية موقفها من قرار جماعة الحوثي بشأن طباعة العملية "فئة مائة ريال"، إذ من الواضح أن جهود التفاوض بين الطرفين "السعودية والحوثيين" قبل أحداث البحر الأحمر والحرب في غزة تمنحنا تفسيرًا لهذا الموقف، فالمملكة العربية السعودية لا تريد أن تعود في علاقتها مع جماعة الحوثي إلى نقطة الصفر بعد وصولها إلى مستويات متقدمة نسبيًا تمثلت في تبادل الزيارات والوفود بين صنعاء والرياض والاتفاق على نقاط عديدة في إطار خارطة السلام في اليمن.

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي

سارعت الولايات المتحدة الأمريكية في إدانة قرار البنك المركزي في صنعاء إصدار عملات نقدية واعتبرتها عملات مزيفة كما عبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه تجاه هذا التصعيد، وقال الطرفان بأن القرارات الأحادية سوف تعمق الانقسام في الاقتصاد اليمني وتقوض القطاع البنكي وامتثال البلد للمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالتزامن مع هذا الموقف المعلن الذي يبدو قويًا توجه المبعوث الأمريكي ليندر كينج في جولة جديدة إلى المنطقة في نهاية الأسبوع الأول من نيسان أبريل ٢٠٢٤، لكن من المهم الإشارة إلى أن الموقف الأمريكي والأوروبي المعلن ليس حتميًا أو متصلبًا، إذ تبقي هذه الأطراف الباب مفتوحًا لاحتمالات أخرى وينطبق هذا على الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية، كما سيعتمد بالدرجة الأولى حول التفاهمات بشأن الهجمات الحوثية على السفن الأمريكية والبريطانية في البحر الأحمر وخليج عدن.

المبعوث الدولي وفريقه

لم يصدر عن مكتب المبعوث الدولي الخاص إلى اليمن السيد هانس غروندبرغ أي تعليق حول الأزمة مؤخرًا، ويسعى خلال المرحلة الراهنة عبر أدواته المختلفة التواصل مع كافة الأطراف للتعرف على المشكلة والبحث عن معالجات في إطار مسار السلام الذي يتبناه.

تداعيات التصعيد

يواجه القطاع المصرفي مأزقًا شديد الخطورة في المرحلة الراهنة، وفي حين تبدو البنوك غير قادرة على نقل مقراتها الرئيسية إلى عدن بفعل التهديد الحوثي بالتصفية والاستحواذ، ونظرًا للمبررات الإدارية والفنية التي تتطلب وقتًا أطول من المهلة المحددة. بالمقابل فإن عدول البنك المركزي عن قراراته أو عدم تنفيذها سيشكل ضربة قاصمة لشرعيته، إذ سيعني ذلك بطريقة غير مباشرة غض الطرف عن سك عملة نقدية جديدة من قبل البنك المركزي في صنعاء، والسماح بطريقة غير مباشرة لجماعة الحوثي بإصدار مزيد من الفئات النقدية الأخرى، لاسيما وأن البنك يمتلك أوراقًا قوية في يده تتمثل في "سويفت كود" والاعتراف الدولي.

وحقيقة الأمر فإن تداعيات هذه الأزمة لن تتوقف عند البنوك والمؤسسات المالية وإنما ستكون تداعياتها السلبية على القطاع الاقتصادي والإنساني، وزيادة الأسعار والمعاناة الإنسانية في البلد، والانتقال إلى مستوى أكثر كارثية على الوضع الاقتصادي والإنساني.

ويمكن تلخيص أبرز التداعيات السلبية لهذا التصعيد والصراع بين البنكين في صنعاء وعدن كالتالي:

- **تعميق الانقسام النقدي وتعدد العملات المتداولة في البلد:** يمثل سك عملة نقدية مختلفة، وتصعيد الصراع حولها خطوة خطرة نحو مزيد من انقسام القطاع المصرفي وتمزيقه، بل والوصول إلى حرب اقتصادية شاملة سوف تشمل عمليات تحويل الأموال وتنقل السلع بين المناطق المختلفة. إن "طباعة نقود جديدة من مركزي صنعاء قد يحقق أهدافًا تكتيكية وقصيرة المدى والبصيرة، لكنه بالتأكيد يمثل إخفاقًا كبيرًا في البعد الاستراتيجي للدولة وللاقتصاد الوطني، لأن طباعة نقود جديدة دون التنسيق والتفاهم مع مركزي عدن يعمق الانقسام السياسي والتشطير الاقتصادي لليمن الموحد" [7] وتتجاوز التداعيات السلبية لانقسام العملة الآثار السلبية قصيرة الأجل إلى تداعيات على المدى المتوسط والبعيد تؤثر بشكل سلبي على قوة العملة وقدرتها الشرائية فتعدد العملات في بلد واحد يفتت إمكاناتها الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.
- **تراجع أو انهيار القطاع المصرفي:** ستقود القرارات المزدوجة والعقوبات التي قد تفرض على البنوك وشركات الصرافة إلى انهيار القطاع المصرفي الهش في اليمن، وستكون هناك تداعيات مباشرة على مئات الآلاف من المودعين والمستفيدين من خدمات البنوك وشركات الصرافة ناهيك عن آلاف الأسر التي يعولها العاملون في هذا القطاع، وتداعيات غير مباشرة على الوضع الاقتصادي والتنموي في البلد الذي يواجه حاليًا تحديات صعبة جراء الحرب التي تشهدها اليمن منذ ثمان سنوات.

7 - - مقال للدكتور مطهر العباسي، نشر في موقع المصدر اونلاين بتاريخ: ٣٠ مارس ٢٠٢٤، من خلال الرابط التالي: https://almasdaronline.com/articles/292651

- **دخول الاقتصاد في مناطق سيطرة جماعة الحوثي في حالة عزلة كبيرة** وسيتضرر جراء ذلك الملايين من المواطنين في مناطق سيطرتها وخارجها، إذ سيصاب الوضع بالركود الاقتصادي وبالتالي المزيد من محدودية فرص العمل وتراجع مداخيل عشرات الآلاف من الأسر اليمنية.

- **تدهور سعر الصرف للعملة:** سيؤدي إنزال فئات نقدية جديدة إلى السوق إلى تدهور سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات لاسيما مع انكماش النمو الاقتصادي والركود الذي تعاني منه مناطق سيطرة جماعة الحوثي، حيث ستفتح هذه الخطوة شهية السلطات لديها لإصدار مزيد من النقود لتغطية نفقاتها الجارية. ورغم التصريحات الرسمية من قبل البنك المركزي في صنعاء بأن العملة المصدرة للأسواق هي فقط بديل للتالف من فئة مائة ريال إلا أنها لم تعلن عن الكمية التي سيتم إنزالها إلى السوق وما إذا كان الأمر سيقتصر على هذه الفئة من العملة فقط، ناهيك عن أن السعر الحالي للعملة المحلية مقابل الدولار والعملات الأجنبية ليس السعر الحقيقي وإنما هو سعر تم تثبيته بطريقة قسرية وليست أدوات اقتصادية طبيعية، ولو ترك المجال للعرض والطلب سيكون السعر أعلى من سعره الحالي بكثير.

- **صعوبة التحويلات وزيادة عمولاتها بين المنطقتين:** سيشهد السوق المصرفي مزيدًا من التعقيدات المالية لاسيما في موضوع التحويلات المالية، كما سترتفع أكثر عمولات التحويل جراء المزيد من الفوارق في قيمة العملات المستخدمة في المنطقتين.

- **إصرار البنك المركزي في صنعاء على الاستمرار في القرارات الأحادية** سوف يؤدي إلى تقويض القطاع البنكي وامتثال البلد للمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ما يعني أن مثل تلك القرارات لن تتوقف تداعياتها السلبية على جماعة الحوثي فحسب، بل ستمتد إلى القطاع المصرفي والاقتصادي للبلد ككل.

- **سيمثل إيقاف البنوك المحلية عن التعامل مع البنوك الخارجية** من خلال إيقاف "سويفت كود" أو اتهامها بعدم الامتثال ضربة مؤلمة لتلك البنوك وللقطاع المصرفي ككل وبالتالي ستترتب عليه تداعيات اقتصادية ومالية كبيرة على البنك والوضع الاقتصادي ومن الصعب رفع القيود عنها لاحقا.

- **من الناحية الفنية والإدارية سيكون من الصعب القيام بنقل مراكز البنوك والمؤسسات المالية** إلى عدن خلال فترة قصيرة إذ يتطلب الأمر ترتيبات لوجستية وفنية وإدارية ستمثل كلفة مادية كبيرة للبنوك ناهيك عن تحديات نقل العاملين في المراكز الرئيسية في تلك البنوك والمؤسسات المالية إلى عدن لأسباب متعددة.

- **ضعف الثقة الإقليمية والدولية بالقطاع المصرفي** إذ أن تعدد المؤسسات التي تصدر العملة في البلد دون المعايير المتبعة في احتساب معدل النمو الاقتصادي

واحتياطيات البلد من النقد الأجنبي والتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية يعكس صورة قاتمة عن الوضع ويفقد الأطراف الدولية مزيدًا من الثقة في التعامل مع المؤسسات المالية اليمنية.

- **صعوبة الحل السلمي والوصول إلى اتفاق سلام:** إن استمرار التصعيد الحاصل بين البنكين يسهم بصورة مباشرة في عدم تحقيق آمال اليمنيين نحو التقارب بين الأطراف اليمنية وتحقيق سلام في اليمن. لقد جرت نقاشات عديدة حول أهمية بناء الثقة بين الأطراف من خلال توحيد السياسة النقدية والعملة باعتبارها مطلب إنساني للشعب اليمني وتم تضمين ذلك في إطار خارطة السلام المتفق عليها بشكل مبدئي بين المملكة العربية السعودية والحوثيين قبل أن تتعطل تلك الجهود جراء تصاعد الصراع في البحر الأحمر وأحداث غزة.

- **استمرار الصراع يعني مزيدا من تذبذب أسعار العملة** واختلالات كبيرة في النظام المالي والمصرفي ومزيدًا من الاعتماد على السوق الموازية بما تشكله من خطورة على الوضع المالي والاقتصادي للبلد.

- **إن استمرار الصراع سيفتح شهية كل طرف لإصدار** مزيد من التشريعات الأحادية في القطاع المالي والمصرفي وأبرز الأمثلة قانون "منع المعاملات الربوية" الذي مثل ضربة موجعة للقطاع المصرفي اليمني وأصاب البنوك اليمنية بحالة من الشلل.

- **فرض العزلة على بنك صنعاء:** تمثل العزلة التي سوف يواجهها الاقتصاد المحلي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي أحد أكبر المخاوف التي تواجهها جماعة الحوثي، وإن كان نجاح البنك المركزي في عدن في عزل الجماعة سيمثل ضربة موجعة لها إلا أنه سيؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي في مناطق سيطرتها وعلى السكان القاطنين هناك والذين يشكلون أكثر من ثلثي سكان البلاد.

- **نجاح جماعة الحوثي بصنعاء في إبقاء البنوك الرئيسية في مناطقها** عقب إجراءات الفصل سيمثل ضربة موجعة للبنك المركزي في عدن ولبنية الاقتصاد في مناطق الحكومة "المعترف بها دوليا"، لاسيما وأن بنية النظام المصرفي بدون البنوك الرئيسية ما تزال هشة، حيث سيقتصر العمل المصرفي على عدد من البنوك المحدودة الإمكانيات المادية والبشرية كالبنك الأهلي، وكاك بنك، وبعض البنوك الحديثة التي فتحت مؤخرًا كبنك القطيبي وبنك حضرموت وغيرها من البنوك حديثة النشأة.

- **يتسبب الصراع الحاصل في ضعف الاستقرار** وحالة عدم اليقين لدى الشركات والبنوك ومكونات الاقتصاد الوطني الأمر الذي يتسبب في مزيد من الركود وهروب الاستثمارات وتراجع توفير فرص العمل.

- **الإصدار بدون أرقام تسلسلية من قبل مركزي** صنعاء وجماعة الحوثي سيسهل إمكانية تزوير العملة المطبوعة وفقدان الثقة بالإصدارات.

معالجة الأزمة

يمكن أن تشكل ذروة التصعيد الحاصلة بين البنك المركزي اليمني في عدن وبنك صنعاء فرصة ملائمة لإيجاد أرضية مشتركة والاتفاق على آلية تضمن تحييد القطاع المصرفي والسياسة النقدية عن الصراع الحاصل ووضع مجموعة من المعايير التي تحدد آليات التعامل مع القطاع المصرفي وفق قواعد مهنية واضحة ومحددة، لاسيما إذا ما تم وضع مصلحة الشعب اليمني فوق كل اعتبار ومراعاة الوضع المعيشي والإنساني للمواطنين في البلد.

ويمكن الحديث هنا عن مقترح لمعالجة الأزمة يتمثل في التالي:

- نزع فتيل الأزمة من خلال إيجاد آلية للتسوية للمشكلة القائمة تتضمن التعاطي الإيجابي مع قرار البنك المركزي في عدن مع الحفاظ على البنوك في مناطق سيطرة جماعة الحوثي ودعم استمرار عملها وفق مجموعة من المعايير التي تضمن بقاء القطاع المصرفي بعيدًا عن الصراع وتجنب مزيد من القرارات والإجراءات التي تستهدف القطاع المصرفي، وتؤدي إلى تدهور العملة الوطنية.

ويمثل هذا المقترح أحد الحلول المهمة والناجعة للأزمة الراهنة من أجل الحد من التداعيات السلبية لسيناريوهات التصعيد والقرارات الأحادية المزدوجة ويحد من آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني والمواطنين. لاسيما وأن سيناريو التصعيد وعدم الوصول إلى تفاهمات مشتركة وإصرار كل طرف على موقفه وقيام البنوك المحلية بفصل إداراتها بشكل كامل أو التضحية بالعمل في إطار إحدى السلطتين له تبعات كارثية قد تتسبب في انهيار القطاع المصرفي مع ما يترتب عليه من تداعيات سلبية سبق الإشارة إليها سابقا.

خلاصة الأمر إن عدم إيجاد آلية للتسوية سوف يكون له تداعيات خطيرة على النشاط التجاري والاقتصادي وكذلك على مدخرات وحسابات المودعين، كما أنه سيعمل على تعزيز نشاط السوق الموازية بعيدًا عن المنظومة المصرفية الرسمية ويضع القطاع المصرفي في مستوى متدني بقواعد الامتثال وغسيل الأموال التي بدأت اليمن تشهد تحسنًا ملحوظًا فيه مقارنة بالسنوات القليلة الماضية عقب الحرب في اليمن.

إن تمترس أي طرف من الأطراف والحرص على تحقيق مكاسب سياسية على حساب المصالح الاقتصادية والإنسانية للمجتمع يمثل مقامرة خطرة بحياة الملايين من المواطنين الذين يعانون من وضع إنساني واقتصادي بائس، إذ تؤكد الإحصائيات بأن أكثر من نصف سكان اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة [8].

إن القطاع الخاص اليمني ومن خلال "فريق الإصلاحات الاقتصادية" وهو يقدم هذا المقترح العملي ينطلق من الإدراك التام للتبعات الخطرة التي سيتحملها المواطنون بالدرجة الأولى جراء القيام بالتصعيد للأزمة الراهنة، ويؤكد بأن البحث عن مسار تسوية سوف يخفف من المعاناة المعيشية والإنسانية، ويمثل أحد اللبنات الأساسية لمسار السلام وعودة الاستقرار في اليمن.

8 - الأمم المتحدة: أكثر من نصف الشعب اليمني بحاجة إلى المساعدة، نشر في أخبار الأمم المتحدة، 6 فبراير 2024، عبر الرابط: https://news.un.org/ar/story/2024/02/1128262

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

فريق الاصلاحات الاقتصادية مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص في اليمن بالإضافة الى خبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص اليمني من الاسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia

اليمن ـ تعز – حي الدحي
00967-4- 249306